تحرك عاجل

نُقض الحكم، لكنه لا يزال مسجوناً

نقضت محكمة الاستئناف حكم إدانة وسجن عبد الكريم يوسف الخضر وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، كان قد سُجن ثماني سنوات في يونيو/حزيران 2013، إلا أنه لا يزال يقبع خلف القضبان.

في 6 يناير/كانون الثاني، نقضت محكمة الاستئناف بالقصيم الحكم الصادر ضد الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر. وأحالت القضية للاستماع إلى قاض جديد بالمحكمة الجزائية في بريدة بمنطقة القصيم بوسط البلاد. وخلصت محكمة الاستئناف إلى أن الحكم قد صدر من قبل قاض غير محايد، وتوجد خصومة وبينه وبين الدكتور الخضر. ولا يزال الدكتور الخضر قيد السجن على الرغم من صدور هذا القرار، وعلى الرغم من المطالبة المتكررة من محاميه بإطلاق سراحه انتظاراً لمحاكمته.

في يناير/كانون الثاني 2013، بدأت محاكمة الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر. وفي 10 إبريل/نيسان، تقدم بطلب لتنحي القاضي الذي يرأس جلسة قضيته، لكن دون جدوى. وقد دفع الخضر بحجة مفادها أن القاضي قد عبر علناً عن آراء سلبية تجاهه قبيل بدء المحاكمة، وأنه قد فقد بالتالي حياديته. واحتُجز الخضر في رابع جلسات محاكمته، أي في 24 إبريل الماضي، وذلك جراء رفضه دخول قاعة المحكمة عقب تعسف القاضي في منع مجموعة من النسوة من دخول القاعة. وفي 24 يونيو/حزيران 2013، تمت إدانته بعدة تهم، من بينها، الخروج على ولي الأمر، التحريض على الفوضى بنشر بيان يدعو إلى التظاهر، والإضرار بصورة الدولة من خلال نشر معلومات كاذبة وتوزيعها على مجموعات أجنبية، والمشاركة في تأسيس جمعية غير مرخصة. وحُكم عليه بالسجن ثماني سنوات، ومنعه من السفر لمدة 10 سنوات.

ويُذكر أن الدكتور عبد الكريم الخضر (48 عاما") هو أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وكان يشغل منصب أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة وأصول الفقه بجامعة القصيم حتى أكتوبر من عام 2011، وذلك عندما جرى فصله من الخدمة في الجامعة جراء ما يقوم به من أنشطة، على ما يبدو. ولقد فُرض عليه أمر منع سفر منذ عام 2010.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:
دعوة السلطات السعودية كي تخلي سبيل الدكتور عبد الكريم الخضر فوراً ودون أي شرط بوصفه أحد سجناء الرأي الذي احتُجز لا لشيء سوى لممارسته حقه في حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والتجمع.
الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 18 إبريل/ نيسان 2014 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ورئيس مجلس الوزراء **جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود** **مكتب جلالة الملك** **الديوان الملكي، الرياض** **المملكة العربية السعودية** **رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة**	**وزير العدل** معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزارة العدل شارع الجامعة الرياض 11161 المملكة العربية السعودية فاكس: 966+ /1741 401 1 966+ 0311 402 1 **المخاطبة: معالي**	**ونسخ إلى:** **وزارة الداخلية** **صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود** **وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار** **الرياض 11134، المملكة العربية**

الداخلية)
3125 403 1 966+ **(الرجاء تكرار المحاولة)**
المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين

الوزير

السعودية
فاكس رقم: 3125 403 1 966+ **(الرجاء تكرار المحاولة)**
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.
أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم 13/167. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي:
/www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/022/2013/en

تحرك عاجل

نُقض الحكم، ولكنه لا يزال مسجوناً

معلومات إضافية

تقوم السلطات السعودية باضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان وهي بمنأى تام من العقاب، وذلك باستخدام المحاكم والوسائل غير القانونية، من قبيل فرض حظر السفر. ولقد تحمل أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) وطأة قمع السلطات. فقد أبلغت الجمعية، منذ تشكيلها في أكتوبر/تشرين الأول 2009، عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وقدمت يد العون لأسر المعتقلين دون تهمة في رفع شكاوى ضد وزارة الداخلية عبر ديوان المظالم، وهي هيئة إدارية تتمتع بصلاحيات النظر في الشكاوى المرفوعة ضد الدولة وخدماتها العامة.

في 9 مارس/آذار 2013، حكم على كل من الدكتور عبد الله الحمد والدكتور محمد القحطاني، وهما من مؤسسي جمعية "حسم"، بالسجن 11 سنوات و10 سنة على التوالي، وصدر بحقهما أيضاً أمرا بمنع السفر لمدة تضاهي مدة سجن كل واحد منهما. ولقد أُدين الاثنان بقائمة من الجرائم تتضمن: الخروج على ولي الأمر، والتشكيك في نزاهة المسؤولين، والعمل على الإخلال بالأمن والتحريض على الفوضى من خلال الدعوة إلى التظاهر، ونشر معلومات مغلوطة على جماعات أجنبية، ومخالفة أحكام المادة 6 من قانون تكنولوجيا المعلومات، وتشكيل جمعية غير مرخصة، ويُعتقد أن المقصود بذلك هنا جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (انظر المعلومات الإضافية حول التحرك العاجل رقم 12/257، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/010/2013/en). كما أصدرت المحكمة أمراً يقضي بحل الجمعية، ومصادرة ممتلكاتها، وإغلاق جميع حساباتها المفتوحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2013، حكمت إحدى المحاكم الجزائية بالبريدة على مؤسس آخر من مؤسسي "حسم"، ويُدعى عمر السعيد، 22 عاماً، بالسجن 4 سنوات، 300 جلدة. كما صدر حكم بمنعه من السفر 4 سنوات، يتم تنفيذه الحكم الصادر عليه. وكانت التهم الموجهة إليه مماثلة للتهم الموجهة إلى الأعضاء الآخرين في "حسم" (انظر البيان الصحفي: المملكة العربية السعودية: أطلِقوا سراح النشطاء المعتقلين من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية، صدر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2013.
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/036/2013/

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2013، ألقي القبض على فوازن الحربي، وهو أحد مؤسسي "حسم"، في نهاية جلسة الاستماع الثانية أمام المحكمة الجزائية في العاصمة الرياض. وقد أمر القاضي بالقبض عليه دون إبداء أي سبب، على الرغم من طلب محاميه المتكرر بذكر السبب. ولا يزال رهن المحاكمة منذ ديسمبر/كانون الأول بتهم مماثلة تتعلق بأنشطته (انظر مزيد من المعلومات في التحرك العاجل 14/15، (http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/002/2014/ar

استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام، مرات عدة، عضويْن آخريْن في "حسم"، وهما عيسى الحامد وعبد العزيز الشبيلي، للتحقيق معهما بشأن أنشطتهما السلمية. ويجري التحقيق مع عيسى الحامد بتهمة إثارة الرأي

العام و تأسيس جمعية غير مرخصة وترأسها. ومنذ 11 مايو/أيار 2013، يجري التحقيق مع عبد العزيز الشبيلي، وهو أحد مؤسسي "حسم" ونائب رئيسها حالياً، بتهم مماثلة للتهم الموجهة لزميله. ويخشى أن يتم قريباً محاكمة الرجلين وسجنهما.

كما ألقي القبض على عدد من جماعات مستقلة تعمل في مجال حقوق الإنسان ونشطاء على أيدي السلطات السعودية. ففي 6 فبراير/شباط 2014، أيدت محكمة الاستئناف في مكة حكماً بالسجن 3 أشهر، بتهمة السخرية من النظام القضائي السعودي، على أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، وليد أبو الخير، وهو رئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ حكمه قريباً، بينما لا يزال يواجه قضية أخرى أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم تتعلق بنشاطه السلمي. هذا وقد بدأ ستة إصلاحيين بارزين، من بينهم الدكتور سليمان الرشدي، والدكتور سعود الهاشمي، تنفيذ مدد طويلة بالسجن في أواخر 2012، بعد أن وزعوا عريضة تدعو إلى إجراء إصلاح سياسي وناقشت اقتراحاً بإنشاء جمعية مستقلة لحقوق الإنسان. (انظر التحرك العاجل http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/014/2013/en). 13/107

الاسم: الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر

الجنس : ذكر

Further information on UA: 167/13 Index: MDE 23/005/2014 Issue Date: 7 March 2014